



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر، وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، ونمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت، ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبيا' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كمقياس لحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكما تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فاكتر، وكما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر "آراء" بالتعاون مع "الأنباء" وبرعاية "لكزس"

6% زيادة بأسعار السلع عند تنفيذ «القيمة المضافة».. فهل حان وقت الترشيد؟!

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرا لثقة المستهلك في الكويت لشهر نوفمبر 2016، حيث حظيت نتائج البحث باهتمام إضافي، نظرا للمناخ العام الذي كان سائدا خلال شهر نوفمبر، ومن أبرز معالمه: 1- التحضير وإجراء الانتخابات لأعضاء مجلس الأمة. 2- المفاوضات والاجتماعات التي جرت بين بعض أعضاء منظمة «أوبك»، وممثلي دول منتجة من خارجها في جنيف وفي الجزائر على أمل الوصول إلى اتفاق مشترك لتخفيض إنتاج النفط أو لتجميده عند حدوده الحالية. 3- المناخ الجيوسياسي العالمي الضاغط من خلال بؤر مشتتة في أكثر من موقع على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والأمنية. 4- تدفق مسالة التدايعات المالية والاقتصادية المتتالية من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في الكويت وكيفية التصدي لها ومعالجتها، لتبقى هذه المسألة المعنصر المركزي في اهتمام المستهلكين ومدار ترقب في أوساط المواطنين. وضمن هذه الأجواء سجل معدل آراء العام لثقة المستهلك 95 نقطة، بإضافة 6 نقاط عن رصيده السابق ويعتبر هذا المعدل الأفضل منذ 4 أشهر بالرغم من خسارته 3 نقاط مقارنة بشهر نوفمبر 2015.



ثقة المستهلكين ترتفع في نوفمبر وسط ترقب لكيفية معالجة التدايعات المالية والاقتصادية

ارتفاع أسعار السلع والخدمات والنقل انعكاس لارتفاع أسعار البنزين

المستهلك وميوله مرتبطة بالأسباب التالية: 1- مدى نجاح التنسيق والتفاهم حول القضايا المالية والاقتصادية، ومشاريع الإصلاح بين مجلس الأمة الجديد أي السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية أي مجلس الوزراء، وذلك من أجل ترشيد الإنفاق وتجديد وتطوير الهيكلة الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات

الإنات الأقل تفاؤلا بالوضع الاقتصادي

كشفت معطيات دراسة آراء لشهر نوفمبر جملة من المستجدات في ميول وفي قناعات المستهلكين ومنها: 1- شبه اجماع لدى مكونات البحث على الصعيدين الاجتماعي والمناطقي على ارتفاع مستوى ثقتهم بالأوضاع الاقتصادية. 2- الثقة بالأوضاع الاقتصادية شملت مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، بالإضافة إلى مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، وهذه الظاهرة تعبر عن استقرار تلك الثقة وبداية تأقلم عام مع الواقع الاقتصادي الراهن والمستقبلي. 3- كما بينت معطيات البحث بأن الإنات أقل ثقة الاقتصادية أم كان يطال مختلف المؤشرات الأخرى. وسجل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 82 نقطة بزيادة 7 نقاط، ومعدل مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا 99 نقطة بإضافة 8 نقاط على رصيده السابق. وقد تكون عوامل عدة ساهمت برفع ثقة المستهلكين ومنها التصنيف الدولي للكويت عند AA مع نظرة مستقرة، والارتفاع النسبي لأسعار النفط والتوقعات بمزيد من ارتفاع الأسعار قريبا. هذا بالإضافة إلى القرار المبدي بتنفيذ مشاريع انشائية بقيمة 155 مليار دولار خلال 5 سنوات، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة العقود المرساة للسنة الجارية حوالي 20 مليار دولار. ولكن من جهة أخرى، فهناك عوامل أخرى سلبية ضاغطة، وهي:

أسعار النفط غير المستقرة والمنافسة الشديدة نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من جهة وارتفاع مخزون الوقود من جهة أخرى، كذلك لا يمكن الجزم والتخطيط على أساس تحديد دقيق لمستوى العجز في الموازنة خلال سنتين المقبلتين نظرا لعدم استقرار أسعار النفط الذي يشكل مردوده ما يزيد عن 90% من الدخل الوطني. ارتفاع سعر الدولار إلى أعلى مستوى منذ 8 سنوات ما يؤدي إلى رفع إضافي في مستوى التضخم في الكويت ويضغط على الاستهلاك ولكن من جهة أخرى يرفع من نسبة الإيرادات النفطية المقدره بالدينار. علما بأن القطاعات المالية والاقتصادية لم تزل تعاني من تداعيات الوضع وبخاصة السوق المالي، والقطاع العقاري، وترجع وراث القطاع الخاص في المصارف، وتراجع السيولة المصرفية المتناولة بنسبة 40.7%، منذ بداية السنة. من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة للسنة الحالية حوالي 5 مليار دينار كويتي. هذا فضلا عن المتاعب والخسائر التي تواجهها البورصة. ومع ذلك منح المواطنون ثقتهم بالأوضاع الاقتصادية الحالية 76 نقطة بإضافة 3 نقاط ومؤشر التوقعات الاقتصادية 92 نقطة بزيادة 7 نقاط. والذكور منحوا المؤشرين 86 نقطة و100 نقطة على التوالي، بينما اكتفت الإناث بـ 75 و98 نقطة.

المقيمون العرب راضون بمدخيلهم

يرتبط الدخل الفردي الحالي والمتوقع مستقبلا، ارتباطا وثيقا بحركة سوق العمل، فالدخيل ترتفع نسبيا مع زيادة فرص العمل المتوفرة في السوق كما تتراجع مع تراجع نشاط سوق العمل على قاعدة قانون العرض والطلب. كما ان القدرة الشرائية للمدخيل تتأثر بمستويات التضخم النقدي، فالمعدل السابق للتضخم في الكويت كان يدور حول 2.5% سنويا، وسيرتفع السنة الحالية ليتجاوز قليلا 3% نتيجة تداعيات هبوط أسعار النفط وما ارتبط بها من تسجيل عجز في الموازنة يقدر بخمسة مليار دينار لهذه السنة. كما انه من المتوقع في بدايات العام 2018 ان ترتفع نسبة التضخم نتيجة التدابير التي اتفق عليها على الصعيد الخليجي بإقرار الضريبة المضافة وتنفيذها. علما بأن صندوق النقد الدولي أعلن بأن الكويت قادرة على امتصاص صدمة ضريبة القيمة المضافة وكبح التضخم، حتى ولو ارتفعت نسبه في الأشهر الأولى. في هذه الأجواء سجل مؤشر الدخل الفردي الحالي والمتوقع مستقبلا ارتفاعا في معدليهما حيث سجل الأول 78 نقطة بإضافة 13 نقطة، والثاني 97 نقطة مضافا إلى رصيده السابق 8 نقاط. منح المواطنون مؤشر الدخل الحالي 85 نقطة بإضافة 12 نقطة ومؤشر الدخل في المستقبل 92 نقطة بزيادة 5 نقاط. بينما ارتفع معدل المؤشران لدى المقيمين العرب 16 نقطة و11 نقطة على التوالي خلال شهر. البارز ان ذوي الأعمال الخاصة استعادوا ثقتهم ورفعوا معظم معدلاتهم خلال شهر نوفمبر بنسب تتراوح بين 40 و12 نقطة باستثناء مؤشر شراء المنتجات المعمرة الذي تراجع في أوساطهم 13 نقطة. تعرض ذوو الأعمال الخاصة منذ بداية الأزمة المالية مايو 2014 إلى معوقات في العمل ناتجة عن الأوضاع المالية والبلبله المحيطة بها، ويبدو بأنهم استردوا ثقتهم وتحسنت ظروف عملهم منذ أوائل نوفمبر المنصرم.

والمشاركة مع القطاع الخاص. 2- دعوة وزير المالية أنس الصالح المواطنين لإجراء حوار واستبيان حول وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، مما يدل على أهمية تفهم وتضاضر كافة القوى الرسمية والشعبية لتقييم الواقع المالي وتوحيد الجهود لمواجهتها.

ترشيد الاستهلاك

لا شك أن سلم القيم والتقاليد والعادات لدى الشعوب ترسم الإطار العام لنقافة الاستهلاك، وتحدد أولوية النفقات، ومع ذلك يبقى الدخل الحقيقي على المستوى الوطني الأسري والفردي، أي القوة الشرائية المتوفرة هو العامل الحاسم في تطوير أو تعديل مستوى الاستهلاك وحجم النفقات على المستويين العام والخاص. وانطلاقا من هذه الحقيقة، ونظرا للانخفاض الحاد للدخل الوطني وبالتالي الاجتماعي نتيجة للانخفاض الحاد لأسعار النفط، فإن ذلك ينعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية، وبالتالي على نسب الأرباح وحجم المدخيل، ويفرض على الجميع البدء بترشيد النفقات وتعديل ثقافة الاستهلاك.

وبالعقود إلى المعطيات، يتبين أن مستوى نمو الائتمان المصرفي ارتفع إلى أفضل مستوياته منذ 2011 مسجلا 7.2% سنويا، ومع ذلك فإن الائتمان الاستهلاكي أي لشراء المنتجات المعمرة تراجع بنسبة 12% خلال سبتمبر مقارنة بعام 2015.

العامل الآخر الذي يفرض ترشيد الإنفاق يتعلق بزيادة أسعار السلع والخدمات والنقل والشحن بما فيها اجرة التوكسي انعكاسا لارتفاع أسعار البنزين، ومن المتوقع عند تنفيذ السياسات الضريبية وأهمها ضريبة القيمة المضافة وارتفاع الأسعار بنسبة 6%. وضمن هذه الوقائع سجل مؤشر شراء المنتجات المعمرة 104 نقاط بخسارة 4 نقاط. مع بروز تفاوت في المعدلات بحيث تراجع معدل الفئة العمرية التي تزيد على 55 عاما 60 نقطة خلال شهر، الفئة العمرية من 35-55 سنة تراجع رصيدهم 7 نقاط، بينما ارتفع معدل الاستهلاك عند الشباب 18-35 سنة 7 نقاط. وعلى مستوى المناطق تراجع معدل الشراء في محافظة مبارك الكبير 64 نقطة وفي العاصمة 9 نقاط، بينما ارتفع في محافظة الاحمدي 23 نقطة، ان مسار ترشيد الاستهلاك يتطلب وقتا ويمر بمتعرجات ومنعطفات ولكنه لا بد ان يسلك الطريق التي تفرضه الوقائع.

